موظفون تابعون لمفوضية الانتخابات يحتجون على قرار اقالتهم أمس في بغداد .... عدسة: أدهم يوسف

مساع مشتركة لحل أزمة المتجاوزين على أراضي الدولة في البصرة

البصرة / متابعة

كشف رئيس هيئة استثمار البصرة علي فاضل عن وجود مساع مشتركة مابين هيئته ومحافظة البصرة لحل أزمة المتجاوزين على أراضي الدولة باعتبارها تمثل أحد أهم المعوقات التي تواجه عملية الاستثمار في المحافظة. في حين أفادت لجنة الإعمار والتطوير في مجلس البصرة، ، بأن بعض المشاريع المنفذة في العامين الماضيين لم تكن جيدة لأن الحكومة المحلية لم تلتزم بتطبيق قرار يمنعها من التعاقد مع شركات عراقية على تنفيذ مشاريع خدمية كبيرة وقال فاضل:ان"هيئة الاستثمار بذلت جهودا كبيرة لاستحصال أراضي المشاريع الاستثمارية ولاسيما بعد مصادقة الخارطة الاستثمارية من قبل وزارة البلديات لتلافي مشكلة التقاطعات بين القوانين مابين دوائر الدولة وهيئة الاستثمار".

وأوضح انه" بالرغم من تجاوز اغلب العقبات، لازلت الهيئة تعاني من مشكلة المتجاوزين الذين يمثلون العقبة الكبرى أمام إقامة المشاريع الاستثمارية". وأضاف ان" هيئته طالبت الجهات المعنية بالعديد من المخاطبات الرسمية لغرض حل هذه المشكلة وأبرزها مطالبتها المستمرة الى لجنة رفع التجاوزات في محافظة البصرة، ولكن الأخيرة تعذرت بسبب عدم وجود تخصيصات مالية لتعويض المتجاوزين".

وبين أن" مسألة تعويض المتجاوزين ليس بالأمر السهل حيث ان صرف التخصيصات المالية يحتاج الى مرجعية قانونية معينة، وكذلك الصلاحيات التي يجب ان تتوفر لصرف هذه المبالغ الكبيرة في ضل الزيادة المستمرة لعدد المتجاوزين". وشدد ان" أزمة المتجاوزين تحتاج الى حل جذري من خلال إيجاد تخصيصات مالية وقطع أراض لحسم هذا الملف بالكامل من خلال إنشاء المجمعات السكنية والبني التحتية الأخرى".

وكشف فاضل ان"هيئته وبالتعاون مع محافظ البصرة قطعت أشواطا كبيرة بهذا الخصوص من خلال استحصال الموافقات لرصد مبلغ مالي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لحل مشكلة المتجاوزين عن طريق توفير السكن لهم".

وأكد ان" محافظة البصرة ستعلن خلال الشهر القادم عن هذه التخصيصات لإقامة المشاريع التي ستساهم في حل أزمة التجاوزات على أراضي المحافظة". وتشير الإحصائيات الى وجود أكثر من ٣٠ ألف متجاوز على أراضي الدولة في محافظة البصرة، اغلبهم استخدموا الأراضي الواسعة لبناء مجمعات سكنية بسيطة اغلبها من الطين والصفيح، في ظل ارتفاع أسعار قطع الأراضي والدور السكنية، وكذلك ارتفاع معدلات إيجار البيوت التي وصلت الى أسعار مرتفعة جدا تتجاوز كلفتها دخل المواطن متوسط الدخل. ومن جهة ثانية أفادت لجنة الاعمار والتطوير في مجلس البصرة، بأن بعض المشاريع المنفذة في العامين الماضيين لم تكن جيدة لأن الحكومة المحلية لم تلتزم بتطبيق قرار يمنعها من التعاقد مع شركات عراقية على تنفيذ مشاريع خدمية كبيرة، لافتة إلى أن الحكومة المحلية لم تطبق الكثير من الضوابط التي يتضمنها القرار.

وقال رئيس اللجنة مصطفى عطية إن "الحكومة المحلية في البصرة لم تلتزم في العامين الماضيين بتنفيذ تفاصيل قرار للمجلس يلزمها بعدم التعاقد مع شركات عراقية لتنفيذ مشاريع تزيد كلفتها على أربعة مليارات دينار"، مبينا أن "الحكومة المحلية لم تتعاقد مع شركات عراقية على تنفيذ مشاريع كبيرة، لكنها تجاهلت ١٦ فقرة أخرى يتألف منها القرار".

واعتبر عطية أن "عدم تطبيق القرار بشكل كامل أثر بشكل سلبي على نوعية المشاريع المنفذة".

وكان مجلس محافظة البصرة قرر، في شهر شباط من العام الماضي، إلزام الحكومة المحلية بعدم التعاقد مع شركات محلية على تنفيذ مشاريع خدمية تزيد كلفتها على مليارَي دينار، ومن ثم رفع كلفة المشروع إلى أربعة مليارات دينار، في محاولة لجذب الشركات الأجنبية ومنحها فرصة التعاقد مع الحكومة المحلية لتنفيذ مشاريع خدمية كبيرة، الأمر الذي يعارضه بشدة أصحاب الشركات المحلية التي تصنف من الدرجة الأولى.

ولفت عطية إلى أن "القرار يسمح للشركات بالتعاقد والعمل مع الشركات الأجنبية المتعاقدة بشكل مباشر مع الحكومة المحلية على أن تتولى الشركات الأجنبية التوقيع على عقود المشاريع، وأن توفر معدات وآليات تنفيذ المشاريع، إضافة إلى استقدام ٥٠٪ من كوادرها التخصصية التي يتطلبها تنفيذ المشاريع، لكن تلك الضوابط لم تطبقها الحكومة المحلية".

وأضاف عطية أن "المجلس لم يكن يهدف من خلال القرار إلى معاقبة الشركات العراقية، وإنما أراد لها اكتساب الخبرة وتطوير قدراتها الهندسية والإدارية وإمكانياتها التكنولوجية عبر دفعها الى العمل مع شركات أجنبية".

يشار الى أن البصرة حصلت في العام الحالي نتيجة تطبيق مشروع (البترودولار) للعام الثاني على التوالي على أكبر موازنة في تاريخها بلغت ترليون و١٣٠ مليار دينار، إضافة الى مبلغ ٦٨٨ مليار دينار مدور من موازنة العام الماضي، كما خصصت الحكومة الاتحادية ٣٠٠ مليار دينار لتنفيذ مشاريع في المحافظة متعلقة باستضافة بطولة كأس الخليج بنسختها الحادية والعشرين والمزمع إقامتها عام ٢٠١٣، وعلى الرغم من وفرة التخصيصات المالية وتفاقم معاناة المواطنين من تردي الخدمات الأساسية، الا ان مجلس المحافظة لم يصادق بعد لأسباب مختلفة على الكثير من المشاريع الخاصة بموازنة العام الحالي.

يذكر أن محافظة البصرة، ، شهدت في غضون السنوات القليلة الماضية، تنفيذ مئات المشاريع التي شملت جميع القطاعات الخدمية ومنها الكهرباء والصحة والتعليم والمجاري، وأنفقت عليها الحكومة المحلية وبعض المنظمات الأجنبية عشرات ملايين الدولارات، لكن تلك المشاريع لم تخفف من معاناة المواطنين الناجمة عن نقص الخدمات الأساسية، ويرى مسؤولون وخبراء اقتصاديون أن ذلك يعود إلى فشل معظم تلك المشاريع، جراء غياب التخطيط وعدم خبرة وكفاءة الشركات العراقية التي نفذتها واستشراء الفساد الإداري.

عـــــــين

عصا الطائفية

عبد الخالق كيطان

يجيد الساسة في بلادنا تخويفنا. ورثوا ذلك من العهود الماضية، عهد صدام حسين أبرزها. كان السيد الرئيس يخوفنا بطرق ما أنزل الله بها من سلطان. أذكر في العام ١٩٩١، وبعيد تقهقر رجال الانتفاضة ألقت الطائرات المروحية منشورات على الناس تحثهم على إخلاء المدينة لأن القوات النظامية سوف تضرب بالأسلحة الكيميائية. ليس بيننا أنذاك من لا يصدق بما تقوله الحكومة إذا كان يقع في باب التهديد. فهي مجربة ولها سوابق في القسوة على الناس بغض النظر عن مرجعياتهم أو أعمارهم أو أجناسهم. المهم، أننا نفذنا أوامر السلطات خوفاً من أن تلجأ إلى ضربنا بالكيمياوي كما ضربت غيرنا. فما كان من القوات النظامية إلا التوغل في المدينة بثبات وهي تقتل وتسحل من يعترض طريقها.

الساسة اليوم، هم عراقيون أيضاً، خبرتهم غير منقوصة بأفانين التخويف. والعراقي في العام ٢٠١١ لا يخاف من حرب مع إيران أو غزو للكويت. لا يخاف من أن تقصف الطائرات الاسرائيلية مفاعله النووي. لا يخاف زيارات الليل من أجل الاعتقال أو التطويع في جيش القدس وما شابه. لقد خبر العراقي خوفاً جديداً، إنه أبن العام ٢٠٠٦ حيث الرؤوس ملقاة في الشوارع لأن أسم الضحية يحمل شبهة ما.

ولما استفاقت البلاد، بالكاد، من شبح الحرب الطائفية، يتفنن ساسة كبار في إنكائها من جديد. والطريق إلى مثل هذا الخيار سالكة. يكفي أن تهاجم قوة محسوبة على الجهة الفلانية منطقة محسوبة على الجهة العلانية، فتقوم باعتقال عشوائي، وتهديم ما يعترض طريقها. ومن ثم نفي المعتقلين في سجون لا يصلها هواء قبل البشر. ستقوم الجهة المقابلة، في سيناريو مكرر، بعمل شيء مشابه، وسنجد في الجانبين عقلاء، أو في الحقيقة ممثلين لهذا الدور، يريدون إطفاء النار التي اشتعلت. وستؤسس وزارة أسمها وزارة المصالحة، وربما وزارة نبذ الطائفية... وهلم جرا.

هذا أحد السيناريوهات، على أن السيناريو الأبرز، والذي بدأ تطبيقه بالفعل، يتمثل في استخراج فيديوات كانت مسجونة عند هذه الجهة أو تلك وتعود إلى الحقبة الجهنمية، فيتم عرضها على الجمهور بطريقة جديدة. بمعنى عرضها بطريقة تشي بأن العرض لا يتقصد إثارة حفيظة جهة ما، بل عرض حقائق عن "همة" القوات الأمنية في مطاردة الميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة. ثم يتم تحريك مجموعة التابعين للتظاهر تنديداً بالجريمة النكراء والمطالبة بانزال القصاص العادل بالمجرمين. وعلى الجهة الثانية، تجد الجهة المتهمة نفسها في موقف دفاعي، فتقوم بإخراج ما تملكه من فيديوات مشابهة، ويعمد زعماؤها إلى التلويح بما يسمونه: الخيارات المفتوحة.

وبين الجهتين نظل نفتح عيوننا على اتساعهما. فمن جهة، نحن نخاف من العودة إلى العام الرهيب، حيث أغلبنا لم يعثر على أبن أو أخ فقد، ومن جهة ثانية، فإن كرة النار تتدحرج بسرعة إلى أحضاننا. نحن لا نصدق بالممثلين الذين يدعون إلى التهدئة. لا نثق بالزعماء الذين يهددونا ليل نهار بالعودة إلى "المربع الأول"، وهو يعني بالضرورة عام الذبح والخطف والقتل على الهوية والتهجير وما إليه. نحن لا نثق بأصحاب البدلات الداكنة وأربطة العنق الحمراء الذين يطلون من الشاشات ليقولوا ان كل شيء هادئ، وإن الأمور ماشية تمام، وإن العراق على السكة الصحيحة. كثيرون يثقون أكثر بالسلاح الذي مازال في مخابئه مزيتاً وجاهزاً، بل وساخناً.

إن عصا الطائفية هي أغلظ العصي اليوم، ومن يرفع رأسه احتجاجاً عليه أن يتوقع ضربة باغتة من هذه العصا، ألم يقولوا سابقاً: العصا لمن عصى؟

شـــــؤون النـــــاس

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

كاريكاتير..... عادل صبري

ظاهرة تسول الأطفال في الناصرية

تتنامى بشكل مضطرد ظاهرة التسول في الناصرية يوماً بعد أخر ، والسبب كما يشير مختصون هو الفقر والبطالة والهجرة الجماعية من الأرياف إلى المدن ، فضلاً عن التهجير الطائفي في وقت سابق.

لكن الظاهرة الأخطر هي ظاهرة استغلال الأطفال لغرض التسول ، فكثير من العوائل تدفع بصغارها إلى الشوارع بحثاً عن المال لسداد تكاليف المعيشية ، بينما تستغل مافيات وعصابات شبه منظمة أطفال مشردين في شبكات واسعة للتسول.

شبكة أخبار الناصرية التقت ببعض الأطفال الذين يجوبون شوارع المدينة "يستجدون" الناس ويستعطفونهم من اجل الحصول على بعض الأموال ، التقينا احمد هادي (١٢عاماً) "يستجدي" في إحدى التقاطعات الرئيسية في المدينة ، سألناه عن الأسباب التي تدفعه للتسول ؟ .

فقال : انا وعائلتي هُجرنا من الرمادي ولم نجد سوى الناصرية كونها مدينة آمنة ، ولكنني لم احصل على أي عمل لأعيل عائلتي ، فاتجهت إلى التسول في هذا التقاطع بعد ان رفض أصحاب المحال والمطاعم وغيرهم عملي لديهم .

سمير ناجي (٨ أعوام) كان يشاطر احمد وقوفه في هذا التقاطع لكن سمير يحمل معه عدة علب "محارم" وقد اكتسى وجهه سمرة داكنة من شمس تلفح وجهه الناعم ، سألناه عن الأسباب التي دفعته إلى العمل هنا ، تلعثم بإجابته "الصغيرة" فكان صمته ابلغ من كل كلام يمكن ان يختصر معاناة طفولة تذوي بعيداً عن أنظار المسؤولين وأصحاب القرار .

فيما يستمر أخصائيون وباحثون بالتحذير من تنامي ظاهرة التسول التي يرون أنها نتاج الازمات والحروب التي مر بها مجتمع مدينة الناصرية في العقود الماضية التي ذهب ضحيتها الكثير من معيلي العائلات، فضلا عما خلفه العنف من آثار سلبية أجبرت الكثير على التسول للبحث عن لقمة عيش عجزت الحكومة عن تقديم المساعدة لهم للحصول عليها .

الناشطة في مجال المجتمع المدني شذى القيسي حمّلت مسؤولية نمو هذه الظاهرة الدوائر التنفيذية نتيجة لإجراءاتها المعقدة "البيروقراطية" أو تكاسلها في إيجاد حلول لمشكلة باتت تشغل الرأي العام .

وتحذر القيسي من السكوت عن ظاهرة تسول الأطفال كونها تسبب انجرافهم إلى قضايا خطرة مثل تعاطي المخدرات او الانتماء لجماعات إرهابية أو استغلالهم جنسياً ، وتطالب من الجهات التنفيذية او التشريعية الوصول إلى قرارات مهمة لإعالة عوائل المتسولين ودعمهم ماديا للقضاء على هذه الظاهرة.

لماذا يا وزارة الصناعة ؟!

المواطن احمد عزيز جابر في رسالته التي بعث بها للصفحة يقول انه من منتسبي إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن التي ألحقت مؤخراً لها وان هذه الشركات فيها من الكوادر الفنية والعلمية المؤهلة لانجاز العديد من المشاريع. وبكفاءة لا تقل عن كفاءة الشركات الأجنبية ولكن هذه الكوادر ما زالت مهملة ولم تجد من يلتفت إليها ويذكر في رسالته بالقول: فيهم من عمل في زمن النظام البائد في إعمار الجسور والمحطات الكهربائية والمنشآت الصناعية لكنهم اليوم يجدون أنفسهم بلا عمل لذلك يطالبون بالالتفات إليهم للاستفادة من خبراتهم في شتى المجالات.

كيف تحصل على هوية الأحوال المدنية

يبدو أن الجهات المعنية لا تدري بما يعاني الآباء الذين يرزقون بمولود جديد خلال رحلتهم المعقدة من اجل الحصول على بيان الولادة وتصديقه لدى دائرة الأحوال المدنية العائد إليها.. فما أن يبشر احدهم بولادة الطفل حتى تبدأ معاناة الحصول على بيان الولادة الذي كان يمنح مباشرة من المستشفيات التي تتم فيها الولادة. فعليه ان يراجع شعبة الإحصاء في المستشفى لتصديق البيان ويتم إبلاغه من قبل الموظفة بان البيان سيرسل الى دائرة الأحوال المدنية عن طريق البريد الرسمي ولدى مراجعة دائرة الأحوال المدنية بعد أيام يقال ان المعاملة لم تصل ..ويظل هكذا يدور في حلقه مفرغة بين المستشفى ودائرة الأحوال المدنية حتى يحصل على البيان الموعود بعد عناء كبير .المواطنون يقترحون على وزارة الصحة تسهيل هذا الروتين الممل وإعطاء البيان بيد صاحبه الشرعي ليتسنى له تصديقه لدى دائرة الأحوال المدنية و تزويد المواطن بالهوية الجديدة للمولود لعرضها أمام وزارة التجارة لتخصيص حصته من الحليب ضمن البطاقة التموينية.

هـذا ما يحصـل في كراجات النقل الخاص

عمد مجموعة من الأشخاص في بغداد الجديدة إلى منع سيارات (الكيا) من الوقوف في الشارع العام الموازي لسوق لنقل المواطنين الذين يتبضعون من هذا السوق الممتد من أسفل الجسر السريع الذي يربط بين بغداد الجديدة والدورة وحتى عدة مناطق سكنية وأحياء أخرى ولمسافة طويلة جداً وهؤلاء الأشخاص يبقون سيارات التاكسي وبأعداد تتجاوز الخمسين سيارة ويمنعون سيارات (الكيا) والصياح على الناس بعد ان قاموا باستئجار (شرطي) وظيفته ليست حفظ الأمن وإنما منع الناس من ركوب هذه السيارات عن طريق الصياح على السائقين وإشهار المسدس بوجوههم وخلع أرقام السيارات وكل هذا من اجل ان يذهب المواطنون إلى المرآب الذي يبعد عن السوق آلاف الأمتار ومعظم مرتادي السوق هم من النساء والرجال كبار السن هذا من جهة أما سائقو هذه السيارات فإنهم قد تركوا المرآب بسبب دفعهم ٢٥٠ دينارا في كل مرة لشخص يدعي انه قد استأجر المرآب مع ان هيئة النقل الخاص قد لا تعلم أساسا من يكون هذا الشخص او مدى نزاهته كذلك فإنهم يدفعون ألف دينار أخرى لبعض الأشخاص الذين يقفون في باب المرآب .

ندعو هيئة النقل الخاص إلى تفقد هذا المرآب والاطلاع عن كثب على مصداقية وعمل هؤلاء الأفراد والأجور التي يطالبون بها و ذلك لتكون الأسعار موحدة وتناسب المواطن البسيط لاسيما وان سيارات المرآب تطالب بأجرة أعلى من أجرة السيارات التي تقف خارج المرآب وبالطبع بزوال العلة يزول المعلول . كما اننا ندعوها بالتعاون مع أمانة بغداد لإيجاد مرآب قريب من حركة وتنقل الناس والسوق.

مجموعة من المواطنين

مشكلة المجاري في حي الزهراء

أهالي منطقة حي الزهراء (الكمالية) تعاني منذ ٥ سنين جراء أعمال المجاري والتبليط والتي على ما يبدو لن تنتهي فمناطق كثيرة تعتبر اقل مساحة قد اكتمل العمل فيها بربع الوقت الذي هو مقرر لهذه المنطقة ،

ومع كل هذا فإن أهالي المنطقة صابرون علهم يرتاحون بعد طول انتظار ، ولكن المشكلة أن دائرة التصاميم لم تراع تصميم الشارع فهناك شوارع عريضة وشوارع ضيقة وقد جعلوا الشوارع كلها بقياس ٧ أمتار بغض النظر عن عرضها فهل جاء هذا التصميم من باب العدالة أم من سوء التصميم فالشوارع العريضة تعتبر رئيسية كونها تربط الحي من بدايته وحتى نهايته والشوارع الضيقة هي شوارع فرعية ، وما زاد الطين بلة هناك شارع رئيسي يسمى بالشارع الأصفر تم تصريفه بقياس ٧ أمتار والسبب بسيط أن أعمدة الكهرباء هي تقريباً بنصف الشارع فبدل أن يخاطبوا وزارة الكهرباء لتصحيح مكان الأعمدة قاموا بنصب الأرصفة بالمكان الخاطئ وأصبح الشارع الرئيسي فرعياً.

نطالب أمانة بغداد بالنظر بالتصاميم الهندسية وتصحيحها بدل أن يكتمل العمل على هذه الأخطاء الكارثية والتي سيدفع ثمنها المواطن وكذلك للهدر الواضح بأموال الدولة ، وكذلك نطالب أمانة بغداد بأن تراقب عمل دائرة بلدية بغداد الجديدة والتي كانت ودائرة بلدية الغدير دائرةً بلديةً واحدةً هي (بلدية ٩ نيسان).